



الوثائق التاريخية أهميتها في التدوين التاريخي ومدى مواكبتها للرقمنة الحديثة

د.م.د. قاسم جباري لطيف المرشدي¹

¹ المديرية العامة لتربية ذي قار – العراق

qasim.almrshdy@utq.edu.iq

الملخص. يهدف البحث الى تقديم دراسة موجزة عن اهمية الوثائق التاريخية فالوثائق التاريخية بأنواعها المختلفة سوى كانت وثائق مادية ام مدونة تعد المادة الأساسية التي يرتكز ويبنى عليها الباحث التاريخي بحثه، ومن البديهي ان احداث الماضي ما هي الا وقائع حدثت ومضت ولا سبيل الى اعادتها او استرجاعها او الوقوف على مجرياتها وتصورها الا عن طريق ما خلفته من وثائق اي سجلات تاريخية تتضمن تلك الاحداث الماضية سوى كانت وثائق مدونة او بقايا اثرية تمثل تلك الاحداث، والجدير بالذكر ان العهود والادوار والاحداث التي لم يتخلف عنها سجلات او مخلفات اثرية تجسدها تبقى احداث مجهولة ولا سبيل لمعرفة او تصورها، وتأسيسا على ذلك فأن الوثائق التاريخية تعد كنزا ثقافيا هاما لا يمكن تجاهله ولا بد من الحفاظ عليه وتوثيقه لضمان ديمومة استمرار تاريخ البلاد وثقافتها، كون تلك المصادر الوثائقية بمثابة المرأة التي تعكس ماضي الامة وانجازاتها المختلفة، ونتيجة لتلك الاهمية الفائقة التي تحظى بها الوثائق التاريخية بأنواعها المختلفة اصبحت رقمنتها امرا ضروريا لا بد منه، من اجل تأمين الحفاظ عليها من التلف والضبايع بطرق اكثر كفاءة وامانا ومصداقية، والسماح بالوصول اليها من قبل الباحثين والمهتمين الكترونيا واسترجاعها في ثوان معدودة وبشكل موثوق وفعال، مضافا الى ذلك فان الرقمنة تسهم في تقليل المساحة المادية المطلوبة لتخزين الوثائق والبيانات والملفات المختلفة.

الكلمات المفتاحية: الوثائق التاريخية، أهميتها، التدوين التاريخي، الرقمنة الحديثة.





Abstract. This research aims to provide a concise study on the importance of historical documents. Historical documents of all types, whether physical or written, constitute the fundamental material upon which the historical researcher bases their work. It is self-evident that past events are simply occurrences that have passed, and there is no way to relive, retrieve, or understand their course except through the documents they left behind—that is, historical records that contain those past events, whether written documents or archaeological remains that represent those events. It is worth noting that eras, periods, and events that have not left behind records or archaeological remains that embody them remain unknown, and there is no way to know or understand them. Based on this, historical documents are considered an important cultural treasure that cannot be ignored and must be preserved and documented to ensure the continuity of the country's history and culture. These documentary sources serve as a mirror reflecting the nation's past and its various achievements. As a result of the paramount importance of historical documents of all types, their digitization has become an essential and indispensable matter in order to safeguard them from damage. This prevents loss through more efficient, secure, and reliable methods, allowing researchers and interested parties to access and retrieve documents electronically in seconds, reliably and effectively. Furthermore, digitization reduces the physical space required to store documents, data, and various files.

Keywords: Historical documents their importance, historical documentation, modern digitization.

المقدمة

بدأ ظهور الوثائق التاريخية المدونة في تاريخ الإنسان منذ اختراع وسيلة التدوين أي الكتابة في أقدم حضارتين ظهرتتا في تاريخ البشرية ونعني بهما حضارة بلاد وادي الرافدين وحضارة بلاد وادي النيل في مطلع الألف الثالث قبل الميلاد، إذ اخترع سكان بلاد الرافدين الكتابة المسمارية وفي بلاد وادي النيل الكتابة الهيروغليفية، اللتان دون بهما أهالي تلك الحضارتين شؤون حياتهما المختلفة، وقد كشفت التنقيبات التي أجريت في كل من العراق ومصر عن مجاميع كبيرة من النصوص والوثائق التي تعد من أقدم مصادر التاريخ القديم، وتضاهي الأساليب التي اتبعتها العراقيون القدماء في التدوين





التاريخي الأساليب التي اتبعتها المؤرخين اليونان والرومان والذين يشهدون بأنهم اقتبسوا الشيء الكثير من حضارة بلاد وادي الرافدين، كذلك قدم المؤرخين في الحضارة العربية الإسلامية الشيء الكثير لأجل تطوير التدوين التاريخي، ووضعوا البذرة الأولى له في مفهومه الحديث.

وقد ارتأينا في هذا البحث الموجز ان نقدم صورة مبسطة عن أهمية الوثائق في التدوين التاريخي لان المراحل الأولى من البحث هي جمع المصادر والأصول التي تمكنا من الخوض بدراسة الموضوع المعني بالدراسة، اذ تمثل الوثائق سجلا اصيلا يعكس الوقائع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي شهدتها المجتمعات عبر مراحل التاريخ المختلفة، كما تبرز اهميتها الكبيرة في التدوين التاريخي بوصفها الاداة الاساسية التي يتم من خلالها توثيق الاحداث واضفاء المصادقية عليها، ونتيجة لتلك الاهمية الفائقة التي تحضى بها الوثائق التاريخية بأنواعها المختلفة، ومن اجل تأمين الحفاظ عليها من التلف والضياع والسماح بالوصول اليها من قبل الباحثين والمهتمين بشكل موثوق وفعال، ومع التطور التكنولوجي المتسارع اصبحت رقميتها امرا ضروريا لا بد منه من اجل الحفاظ على هذا الارث وديمومته عبر تحويل ملفات الوثائق والبيانات المختلفة الى شكل رقمي سهل الحفظ والاسترجاع ضمن مساحة تخزين رقمية محدودة دون التعرض للتلف او الفقدان مع توفر امكانية الوصول اليها ببسر وسهولة دون عوائق باستخدام تقنيات الرقمنة المتطورة.

تم تقسيم هذا البحث الى اربعة مباحث رئيسية اختص الأول منها بتسليط الضوء على المصادر الأساسية لدراسة التاريخ وإعطاء تعريف علمي للوثائق وأنواعها وأهميتها، اما المبحث الثاني فقد دار الحديث فيه عن اثر الصدفة في حفظ الوثائق التاريخية ونشأة دور الوثائق وأرشفتها، وتركز الحديث في المبحث الثالث على قواعد المنهج العلمي للبحث التاريخي وطرق التحقق من المصادر التاريخية (الوثائق المدونة) وفق ما يسمى بالنقد التاريخي بأنواعه المختلفة، في حين جاء المبحث الرابع ليختتم فيه الحديث عن مدى مواكبة الوثائق التاريخية للتحول الرقمي الحديث وتم من خلاله ايضاح مفهوم الرقمنة وأهميتها التاريخية.

تم الاعتماد على عدد من المصادر التي اثرت البحث في معلوماتها ويأتي في مقدمتها الكتب العربية التي اخصت بدراسة أهمية الوثائق في التدوين التاريخي وفي مختلف مجالات الدراسات الإنسانية والعلمية ومنها كتاب طرق البحث العلمي في التاريخ والآثار لمؤلفه طه باقر وكتاب الوثائق التاريخية دراسة تحليلية لمؤلفه شوقي الجمل، وكتاب الوثائق التاريخية لمؤلفه محمد احمد حسين وكتاب منهج البحث التاريخي لمؤلفه حسن عثمان، يضاف الى ذلك فقد تم الإفادة من البحوث والدراسات المنشورة





التي تناولت بالدراسة مشاريع رقمنة الوثائق التاريخية لعدد من الباحثين، مضافا الى ذلك المعلومات التي نشرت عن أهمية الوثائق على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، ومنصات التعليم الالكتروني لمختلف الجامعات العربية والدولية.

1. المبحث الاول: المصادر الأساسية التي تكون مادة البحث:

المصادر الأساسية التي يعتمد عليها الباحث التاريخي متعددة ومتنوعة ومختلفة في أنواعها وأزمانها وتختلف بحسب الموضوع الذي يعالجه الباحث التاريخي لكنها تنتظم تحت صنفين عامين تدخل فيهما الأنواع والأشكال المختلفة لهذه المصادر هما: المصادر المادية اي المخطفات الأثرية التي جاءت الينا من الماضي القريب او البعيد منذ عصور ما قبل التاريخ الموعلة في القدم ومنذ ظهور الإنسان قبل ما يزيد على المليون ونصف عام، لاسيما بعد ان تعلم صنع أولى الأدوات والآلات الحجرية، ثم تكاثرت وتتنوعت الأدوات والآلات منذ العصور التاريخية وشملت بالإضافة الى ذلك أنواع الفنون كفن العمارة المتمثل بالمباني المختلفة وفن الزخرفة والصناعات الفخارية والمنحوتات (باقر، 2012، صفحة 123)؛ (طه باقر، 1980، الصفحات 55-56).

ونلاحظ أن هذا الصنف من المصادر المتمثل بالمخطفات المادية متنوع ومتعدد سوى كان ذلك من حيث المواد المصنوعة ام من ناحية الطراز والأهمية او الحقب التاريخية التي تعود لها بحيث لا يمكن حصر جميع تلك المخطفات المادية من حيث أنواعها وأهميتها، كما ان بعضها ظاهر للعيان مثل المباني التذكارية الكبيرة كالأهرامات في مصر والأبراج المدرجة في العراق (الزقورة) والنصب والمقابر الفخمة، وبعضها الآخر لا يزال مطمورا تحت التراب وسبيلنا الوحيد للتعرف عليها من خلال التنقيبات الأثرية، ولذلك فأن ما وصل الينا من بقايا مادية لا يمثل جميع مخطفات الماضي الأثرية خاصة اذا ما علمنا ان التنقيبات في المواقع لم تتناول الا أعدادا محدودة من الإطلال والتلال التي تمثل المدن والمستوطنات القديمة (حيدر، 1995، صفحة 12)؛ (باحثين، 1982، الصفحات 212-218).

والجدير بالذكر ان من بين المخطفات المادية المهمة من عصور ما قبل التاريخ لاسيما العصور الحجرية البعيدة البقايا العظمية سوى كانت عظام الحيوانات التي يعثرون عليها مع بقايا الأدوات الحجرية وبقايا بعض المتحجرات النباتية ويستنتجون منها أمورا مهمة عن أحوال المناخ والبيئة التي عاشت فيها الأنواع القديمة البائدة للإنسان والاستعانة بها لتحديد أزمان الطبقات الأثرية الجيولوجية التي يعثر فيها، ونذكر منها على سبيل المثال الهياكل العظمية لأنواع الإنسان القديمة التي عاشت في تلك الأزمان السحيقة ودراستها تشرحيا للوقوف على تطور الإنسان البيولوجي، وقد كثرت وتنوعت البقايا المادية





ابتداء من العصر الحجري الحديث الذي حدث فيه أعظم انقلاب في حياة الإنسان وبديل حياته تبديلا جوهريا حيث تعلم أنتاج قوته بيده من خلال اكتشافه للزراعة وتدجين الحيوانات ونشوء أولى القرى الزراعية البسيطة وبيوت السكن الطينية والأكواخ، وصنع الإنسان أدوات حجرية أكثر تطورا مثل المناجل الصوانية لحصد الغلال والرحى لطحن الحبوب والمغازل الطينية والحجرية ورؤوس السهام والأدوات الصوانية والأواني الفخارية التي تطورت في الأدوار التالية بعد ظهور الحضارة الناجحة أواخر الألف الرابع قبل الميلاد ومطلع الألف الثالث قبل الميلاد في ربوع الوطن العربي وأقدمها حضارتا وادي الرافدين ووادي النيل والحضارات الأخرى التي أعقبتها (تقي، 1988، الصفحات 14-22)، حيث ظهرت الفنون الجميلة بمختلف أنواعها كالنحت والزخارف والنقوش وفن العمارة الرافدي وبيوت السكن والمآثر الفخمة كالمعابد والأهرامات والزقورات والأبراج المدرجة والقباب المعقودة والأبنية المعمدة والجسور والقناطر وقنوات الري المشهورة الى غير ذلك من البقايا المادية التي تشكل مصادر أساسية وهامة يستطيع الباحث من خلال دراستها والتعمق في معرفة حقائقها وتفصيلاتها ان يكون صورة شاملة ومعرفة واسعة للحقبة او العصر الذي يرغب في تدوين تاريخه والخوض بتفاصيله كموضوع للدراسة وبذلك تكون المصادر المادية قد شكلت جانبا مهما ومصدرا أساسيا بالنسبة للباحث التاريخي (سعيد، 1988، الصفحات 422-434).

والنوع الثاني من المصادر هو المصادر المدونة (الوثائق التاريخية) وهو ما يهنا في بحثنا هذا حيث بدأ ظهور الوثائق المدونة في تاريخ الإنسان منذ اختراع وسيلة للتدوين اي الكتابة في أقدم حضارتين ظهرت في تاريخ الإنسان نعني بهما حضارة بلاد وادي الرافدين وبلاد وادي النيل في مطلع الألف الثالث قبل الميلاد، اذا اخترع سكان بلاد الرافدين الكتابة المسمارية واخترع سكان بلاد وادي النيل الكتابة الهيروغليفية واللذان دون بهما سكان تلك الحضارتين شؤون حياتهما المختلفة وقد كشفت التنقيبات التي أجريت في مواقع متعددة في كل من العراق ومصر عن مجاميع كبيرة من النصوص والوثائق التي تعد اقدم مصادر في التاريخ القديم (بوترو، 1986، الصفحات 53-56)، وقد تضمنت هذه الوثائق المدونة أنواعا كثيرة من النصوص المسمارية والهيروغليفية قسم منها كان عبارة عن سجلات المعاملات التجارية والاقتصادية تتناول شؤون الحياة المختلفة كالبيع والشرء والقروض والاجارات والعقود المختلفة المتعلقة بالأحوال الشخصية كعقود الزواج والطلاق والتبني وسجلات المحاكم، وقسم آخر اشتمل على السجلات الرسمية المهمة عن أعمال الحكام والملوك والرسائل الرسمية والشرائع المدونة وما كانوا يقومون به من أعمال عمرانية وحملات حربية والمعاهدات مع الممالك الأخرى، وهناك ايضا





مجموعات تضمنت نصوص أدبية في الشعر والنثر كالملاحم البطولية والقصص والأساطير والتراويل والشعائر الدينية، يضاف الى ذلك ما حققه أهالي تلك الحضارتين من انجازات في مجال العلوم والمعارف كالرياضيات والفلك والطب (الهاشمي، 1985، الصفحات 92-101)؛ (ذنون، 1993، صفحة 55، 84).

ان ما تم ذكره عن تنوع النصوص المسمارية في حضارة وادي الرافدين ينطبق تماما على النصوص المختلفة التي جاءت من حضارة وادي النيل والتي دونت باستخدام الخط الهيروغليفي مختلف شؤون الحياة اليومية وتؤلف بمجملها مضافة الى المصادر المادية التي خلفتها تلك الحضارة المصادر الرئيسية لدراسة التاريخ القديم.

والجدير بالذكر ان تلك المدونات رغم أهميتها في التدوين التاريخي الا أنها كان يعوزها الاعتماد على المنهج العلمي الحديث للتاريخ المتميز بطرق النقد والتحقيق والتحصيل الى غير ذلك من قواعد منهج البحث التاريخي، لكن مع ذلك فإن الأساليب التي اتبعتها كتبة العراق القديم تكاد تضاهي الأساليب المتبعة من المؤرخين في الحضارات القديمة اللاحقة والتي اقتبس مؤرخوها الشيء الكثير من حضارة بلاد الرافدين وفي مقدمة ذلك المؤرخين اليونان والرومان، والمؤرخين في الحضارة العربية الإسلامية الذين عملوا الشيء الكثير في التدوين التاريخي ووضعوا البذور الأولى لأجل تطويره بمفهومه الحديث (سليمان، 1988، الصفحات 400-405).

وعلى الرغم من عدم انطباق مفهوم التدوين التاريخي على التدوين التاريخي في حضارة بلاد الرافدين فإنه يمكن القول ان أسسا مهمة يقوم عليها مفهوم التاريخ قد وضعت في حضارة بلاد الرافدين وبلاد النيل وفي مقدمة ذلك ما يمكن ان نطلق عليه الحس التاريخي الذي يظهر جليا في اهتمام سكان العراق القديم بأحداث الماضي وتدوينها، ويمكن اعتبار هذا الحس التاريخي من بين اهم العناصر الحضارية في تراث حضارة بلاد الرافدين، فضلا عن ذلك فإننا نجد في التدوين التاريخي في حضارة بلاد الرافدين بدايات بعض الأهداف المتوخاة من التاريخ بمفهومه الحديث، ومنها اهتمام الإنسان بتتبع أصول الأنظمة الاجتماعية وتطورها وتعليل أحداث التاريخ وتفسيرها، حيث نجد أولى المحاولات لدى الكتبة والأدباء في تلك الحضارة لتعليل أصول الأشياء واصل الإنسان والحياة والتطور الحضاري بوجه عام (طه باقر، 1980، صفحة 18)؛ (حيدر، 1995، الصفحات 33-34).





ومن أشهر المدونات التاريخية في حضارة بلاد الرافدين: جدول الملوك والسلالات الحاكمة، التاريخ التعاصري، التواريخ والأخبار، الحوليات، المدونات الرسمية الملكية (حيدر، 1995، الصفحات 19-20).

وبما ان المصادر والوثائق التي يجمعها الباحث لها ارتباط وثيق بنوع الموضوع او المسألة التي يهتم ببحثها ودراستها لذلك فإن هذه المصادر تكون على نوعين النوع الأول يتمثل بالمصادر التاريخية الحديثة التي الفت بالموضوعات التاريخية المختلفة وقد اعتمدت هذه المصادر بدورها على مصادر أخرى أقدم منها وهي المصادر الأولية، ولا نقصد من حديثنا هذا التقليل من قيمة المصادر الثانوية على انها ما لا يصح الرجوع اليها، بيد ان الباحث التاريخي بالإضافة الى الاستعانة بها والإفادة منها اي الاستعانة بما كتبه معاصروه او سابقوه عمن يعتمد عليهم ينبغي ان يرجع الى المصادر الأصلية التي يمكن ان يجمعها الباحث عن الموضوع التاريخي الذي يهتم بدراسته، لذلك فأنا لا يمكن ان نقترح او نبين أنواع المصادر او الوثائق الأصلية التي يجمعها (جابر، 2006، صفحة 21)؛ (طه باقر، 1980، الصفحات 19-20).

يتضح لنا من ذلك ان التاريخ لا يمكن ان يقوم الا على أساس الوثائق التي تدعم رأياً وتتفي رأياً آخر والعثور على الوثائق الخاصة بالموضوع الذي يحاول الباحث دراسته والتعمق فيه عملية هامة جداً، والباحث الناجح هو الذي لا يخوض في موضوع معين ألا بعد التأكد من توفر الوثائق التي تلقي الضوء على حقيقة الأحداث التاريخية والتي هي موضوع دراسته.

2. المبحث الثاني: أثر الصدفة في حفظ الوثائق التاريخية وأماكن تواجدها وأرشفتها:

الوثائق في المعنى العام تدل على كل الأصول التي تحتوي على معلومات تاريخية دون ان ينحصر ذلك فيما دون منها على الورق، والوثائق في المعنى الدقيق الذي اصطلح عليه الباحثون في التاريخ تتمثل بالكتابات الشرعية او شبه الرسمية مثل الأوامر والقرارات والمعاهدات والاتفاقيات والمراسلات السياسية والكتابات التي تتناول مسائل الاقتصاد او التجارة، او عادات الشعوب او نظمهم وتقاليدهم وما يصيبهم من قوة ومن ضعف، او المشروعات او المقترحات المتنوعة التي تصدر عن المسؤولين في الدولة او التي تقدم إليهم، او المذكرات الشخصية واليوميات (عثمان، 1964، الصفحات 30-31).





وبالنظر الى تاريخ الإنسان المديد وتنوع نشاطاته الفردية والاجتماعية فإنه يتعذر علينا تقدير ما هي النسبة من حوادث الماضي التي خلفت سجلات لها وما نسبة الحقب او العصور التي لم يأتنا عنها وثائق تاريخية وبقايا مادية اما بسبب ضياع هذه المصادر او بسبب عدم العثور عليها من جانب الباحثين في التاريخ ولا سيما المنقبين الأثريين، وفوق هذا فإنه حتى بالنسبة الى الادوار التاريخية التي خلفت سجلات عنها مثل الحضارات القديمة فإن معرفتنا بها لا يؤمل منها ان تكون معرفة تامة شاملة ومستوفية مختلف النشاطات الاجتماعية لان هناك على سبيل المثال الحروب وما يتصل بها من تفاصيل عن أسبابها وسيرها والتطورات والانقلابات السياسية والاقتصادية وحياة الجماهير وعامة الناس الى غير ذلك من شؤون الحياة المتنوعة والمعقدة والتي لا تسعنا المصادر والوثائق التي وصلت الينا او تمكنا من الحصول عليها بطريقة او بأخرى للتوصل الى كل أسرار وتفاصيل تلك الأحداث وتفصيلاتها سوى الملامح العامة وبعض الجوانب من حياة المجتمعات القديمة (عثمان، 1964، صفحة 71).

ونخلص من ذلك الى القول ان الوثائق هي المادة الأساسية التي يبني عليها الباحث التاريخي بحثه وهناك حقيقة بديهية ثابتة تؤكد بأن (لا تاريخ بلا وثائق) وان أحداث التاريخ ما هي ألا وقائع حدثت ومضت ولا سبيل الى أعادتها والوقوف على مجرياتها وتصورها الا عن طريق ما خلفته من وثائق اي سجلات تاريخية تتضمن تلك الأحداث الماضية سوى كانت مصادر مادية (بقايا أثرية) او مصادر مدونة (وثائق تاريخية)، والجدير بالذكر ان العهود والأدوار والأحداث التي لم يتخلف عنها سجلات تبقى أحداثا مجهولة ولا سبيل الى معرفتها وتصورها.

والملاحظ ان صدفة الاكتشاف تقوم بدور واضح بحفظ الوثائق التاريخية خاصة اذا ما علمنا ان مصادرها الأساسية عن الحضارات القديمة وتحديد موضوع بحثنا حضارة بلاد الرافدين وحضارة بلاد وادي النيل نستمدّها من خلال التنقيبات الأثرية والتحريات التي أجريت في بعض المواقع والتي مما لا يقبل الشك انها لم تكن شاملة لكل أجزاء الموقع الأثري بل ان الحفر قد اقتصر على الأجزاء البارزة منها كمنطقة المعابد والقصور والاستثناءات من ذلك قليلة نذكر من أشهرها التنقيبات التي أجراها المنقبون الألمان في مدينة بابل الشهيرة طوال عدة سنين (1889-1917) والتي شملت معظم أجزاء المدينة من معابد وقصور ودور سكن وبوابات، ولكن التحريات لم تتغلغل الى الطبقات الأثرية العميقة التي تمثل الأدوار القديمة من تاريخ بابل وذلك لان ارتفاع مناسيب المياه الجوفية حال دون ذلك، كما ان هناك مدن كبرى في بلاد الرافدين شملتها التنقيبات الأثرية مثل اور والوركاء ونفر وتل اسمر (اشنونا





القديمة) وغيرها من المواقع الأثرية الأخرى إلا ان التحريات لم تتناول الا الأجزاء البارزة ولم تشمل التقيبات في بعضها أكثر من ربع مساحتها، كذلك جرت في مستوطنات عصور ما قبل التاريخ المهمة إتباع المنقبين طريقة (جس الموضع) بحفر عميقة لمعرفة طبقات المستوطن واستخراج الآثار المادية الممثلة لكل طبقة كالأواني الفخارية والأدوات المنزلية وغيرها (طه باقر، 1980، الصفحات 65-67). ومما لا يقبل الشك ان أتباع مثل هذا الأسلوب من التحري لا يمكن ان يكون صورة مهمة وواضحة عن بيوت المستوطن القديم وطريقة تنظيم حاراتها واتساعها، وفوق كل هذا فإن المواقع الأثرية التي جرت فيها التحريات جزئية كانت او تامة لا تمثل في الواقع الا نسبة ضئيلة من عشرات الألوف من الأطلال الأثرية التي تبطن تحتها بقايا الحضارات والأدوار التاريخية وما قبل التاريخية، وان ما عثر عليه من ألواح الطين المدونة بالخط المسماري مما هو مخزون في المتاحف العالمية لا يمثل لنا جميع المنحوتات التي سجلها الكتبة القدماء لكون الألوف الكثيرة من الأطلال الأثرية لم تجر فيها التقيبات، وحتى التي تناولتها التحريات الأثرية فإنها لم تتناول الا أجزاء محدودة منها (عثمان، 1964، الصفحات 30-31).

ومن الأمثلة الطريفة على صدفة الاكتشاف او اثر الصدفة في حفظ الوثائق التاريخية ما يخص تاريخ ظهور الشرائع المدونة في حضارة وادي الرافدين فقد كان الاعتقاد السائد لدى المؤرخين حتى العام (1946-1948) بأن شريعة حمورابي هي أقدم شريعة مدونة في تاريخ العالم لكن نتيجة اكتشاف المؤسسة العامة للآثار العراقية لشريعة جديدة في تل حرمل والتي أطلق عليها شريعة اشنونا نسبة الى مملكة اشنونا الكائنة في الأراضي الخصبة ما بين دجلة غربا وديالى شرقا وكان هذا الاكتشاف الجديد قد مد في تاريخ ظهور الشرائع المدونة في العراق القديم بما لا يقل عن القرن الواحد قبل شريعة حمورابي (1750-1992 ق.م) ثم تبعه اكتشاف اخر عندما وجد الباحثون في الولايات المتحدة الأمريكية بين الألواح الطينية في متحف بنسلفانيا لوح مدون بشريعة أقدم من شريعة اشنونا وهي شريعة لبت عشتار الملك الخامس من ملوك سلالة ايسن، ثم أعقب ذلك اكتشاف قانون مؤسس سلالة اور الثالثة المسمى اورنمو (1212-2194 ق.م) والذي سبق بدوره قانون لبت عشتار بما لا يقل عن مائة عام، وهناك أمثلة كثيرة عن الاكتشافات الأثرية سوى من العصور التاريخية او عصور ما قبل التاريخ ومعظمها كان للصدفة اثر في معرفتها واكتشافها (سليم، 2011، الصفحات 241-252 و272)؛ (بوترو، 1986، الصفحات 180-182)؛ (تقي، 1988، الصفحات 22-23).





يضاف الى ذلك فأن هناك اثر للصدفة في حفظ الوثائق التاريخية خاصة عندما تعرضت مراكز الحضارة والعمران في الحضارات القديمة الى التدمير والتخريب الجزئي والكلي الناشئ من العوامل الطبيعية المدمرة كالألزال والبراكين والحرائق والفيضانات وغيرها، كذلك اثر الحروب المدمرة وما يصاحبها من تدمير المدن ومآثرها وبقاياها الفنية ووثائقها المدونة ومثال ذلك تدمير مدينة اثينا وغيرها من مراكز حضارة اليونان أبان الغزو الفارسي الاخميني (القرن الخامس ق. م) وضياح كم هائل من الوثائق المدونة من نصوص أدبية وفلسفية لمشاهير الكتاب والأدباء، كذلك حرق مدينة الإسكندرية الشهيرة التي يذكر أنها كانت تضم الألوف من الوثائق البردية الشهيرة، او الكتب المؤلفة من لفائف ورق البردي أبان الحرب بين انطونيوس ولتافيوس وقضاء الأخير عليه وعلى الملكة كليوبترا أخر ملكة من البطالسة وانتقال السلطة على مصر الى الرومان، يضاف الى ذلك تدمير كم هائل من الوثائق والمخطوطات أبان الغزو المغولي لبغداد (656هـ - 1258م) وهي خسارة كبيرة لا يمكن ان تعوض لفقدان تلك الوثائق الهامة (طه باقر، 1980، الصفحات 69-70).

وفيما يتعلق بمدى الاهتمام بحفظ الوثائق وأرشفتها ففي اغلب الأحيان تنتقل الوثائق من حوزة الأفراد الى الأماكن العامة وتحفظ في دور الأرشيف ودور الكتب وفي المتاحف والأديرة والكنائس وفي قصور الملوك والامراء لكي تكون بعيدة عن تقلبات الحروب وبمأمن من السلب والنهب (حسن، 1954، الصفحات 1-2)، وقد وضعت الفهارس للكثير من الوثائق المحفوظة في الأماكن العامة الا انها في أحوال كثيرة تكون غير وافية، ويكتفي اغلبها بوضع أرقام مجلدات للوثائق مع بيان الشهور والسنوات التي تتناولها دون ان تصف مضمون محتوياتها وهي بين قديم وحديث ومخطوط ومطبوع، كما توجد وثائق كثيرة لم تنظم ولم توضع لها الفهارس الأولية سوى في بلاد العرب او لدى الغرب وتعد هذه الوثائق بالنسبة للباحثين في حكم المجهولة ولا يمكن الاستفادة منها قبل تقسيمها وترتيبها ترتيباً أولياً على اقل تقدير، والجدير بالذكر ان التقدم لا يزال مستمر في هذا المجال وقد وضعت فهارس وصفية لبعض أنواع من الوثائق في دور الأرشيف في الغرب واهتمت الحكومات والهيئات العلمية بإرسال بعوث خاصة من العلماء والباحثين الى الخارج لكي تبحث في دور الأرشيف عن الوثائق التي تهم بلادها، وأنشأت الكثير من الدول معاهد خاصة في روما لكي يعمل أعضائها في البحث عن الوثائق التي تعينهم، والقيام بنسخها ووضع الفهارس لما يهتم منها في أرشيف الفاتيكان، وهذا ما فعلته كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإسبانيا وبلجيكا والدنمارك (عثمان، 1964، الصفحات 71-72)؛ (السيد، 1987، الصفحات 99-100).





ولا تكاد دولة تخلو اليوم من دار للمحفوظات والوثائق، وتختلف دار الوثائق من بلد لآخر من حيث مدى الاهتمام بعمل كشافات لوثائقها أبجدية (حسب أسماء الأشخاص) أو حسب الموضوعات، فالبعض يكتفي في هذه الفهارس بوضع ارقام لمجلدات تلك الوثائق وبيان تواريخ الوثائق المحفوظة بها، بينما يعطي البعض الآخر بيانات بموضوع الوثيقة ومحتوياتها، وتخصص دور الوثائق والجمعيات العلمية حاليا بعض الفنيين والخبراء لتنظيم هذه الوثائق لتيسير استفادة الباحثين منها، كما تستخدم معظم دور الوثائق الوسائل الحديثة (الكمبيوتر) لفهرست وثائقها وللإحاطة بما في دور الوثائق بموضوع معين، وبعضها مرتبطة بشبكات الانترنت (شوقي، 2001، الصفحات 4-5).

ومما تجدر الإشارة اليه ان العديد من الوثائق المحفوظة قد أصابها التلف بسبب الإهمال أو طريقة الحفظ غير السليمة أو تعرضها للحرق نتيجة لإعمال الإرهاب كما هو الحال في دار الكتب والوثائق في العراق وتبذل دور الكتب والوثائق مجهودا كبيرا لترميم هذه الوثائق، وقد وجد خبراء متخصصون يقومون بهذه المهمة دون ان يصيب الوثيقة أي تشويه وهناك أجهزة تصوير متطورة لتصوير ما يطلبه الباحثون من الوثائق المحفوظة بدار الوثائق، وهناك على سبيل المثال العديد من دور حفظ الوثائق والمخطوطات منها على سبيل المثال دار الكتب والوثائق في العراق في العاصمة بغداد ودار الوثائق المصرية ودار الوثائق المركزية في الخرطوم، ودار الوثائق في لندن، والمكتبة الوطنية في باريس، فضلا عن الوثائق المتواجدة في مكتبات الجامعات والهيئات العلمية وهي ذات أهمية كبيرة بالنسبة للباحثين في جوانب المعرفة المختلفة (شوقي، 2001، الصفحات 5-11)؛ (حسن، 1954، الصفحات 4-5 و10-16).

ومن أجل تأمين الحفاظ على هذه الوثائق من التلف والضياع والسرقة وتأمين الوصول اليها من قبل المستفيدين باعتبارها موردا وشرينا حيويا تغذي به مفاصل المؤسسات لدعم قراراتها الحالية والمستقبلية لا بد من ارشفتها رقميا اي (رقمنتها) كون الرقمنة تسهم في الحفاظ على هذه الوثائق النادرة وسريعة التلف وتسهل على الباحثين تفحص الوثائق المؤرشفة دون المساس بنسخ الوثائق الاصلية التي تبقى محفوظة وبأمان، وتوفر لهم سهولة في الاسترجاع لا تتوفر في الحفظ اليدوي، فضلا عن الاختصار في مساحة الحفظ والتخزين كون النسخ الرقمي لا يشغل سوى حيزا صغيرا ومحدود جدا مضافا الى انخفاض في تكلفة وسائل التخزين (مزهود، 2020، صفحة 136).

ونخلص من ذلك الى القول انه لا بد ان نكون حريصين كل الحرص على جمع الوثائق التي تهتم تاريخ بلدنا ومدى أهميتها في تدوينه، ولا بد للدولة ان تكون جادة في توفير الأموال والإمكانات التي





من شأنها ان تيسر مهمة الكشف عن تلك الوثائق، والعمل على أرشفتها وترتيبها ورقمنتها كل حسب الموضوع الذي تعني به والحادث الذي تعالجه.

3. المبحث الثالث: طرق التحقق من المصادر التاريخية النقد التاريخي وأنواعه:

ان المرحلة الأولى التي تم إيجازها في المبحث الأول والثاني تضع في أيدي الباحثين المادة الأساسية لبحوثهم، ولكي تكون هذه المادة محلا للثقة والاعتماد في البحث التاريخي ينبغي على الباحث ان يخطوا الخطوة المنطقية التالية وهي مرحلة النقد اي نقد المصادر التي جمعها في المرحلة الأولى للتحقق من دقتها ومصداقيتها، والنقد لغة يعني فحص النقود لمعرفة زيفها وصحتها، وينطبق هذا المعنى اللغوي على النقد التاريخي فهو ايضا يعني فحص الرواية التاريخية ووزنها لمعرفة صحتها والاعتماد عليها كمصدر تاريخي (طه باقر، 1980، صفحة 79).

والجدير بالذكر ان مرحلة النقد وتفحص النصوص في منهج البحث التاريخي هو ما يميز التدوين التاريخي في العصور الحديثة عن سابقة، وانه عماد هذا المنهج وعليه تتوقف النتائج التي يتوصل اليها الباحث التاريخي وهو ما يرسم على التاريخ بأن يكون علما من العلوم (طه باقر، 1980، صفحة 85)، فالنقد التاريخي وتطبيقاته يدور بشكل أساس على تحليل ما ورد في الوثائق والمصادر التاريخية التي جمعها الباحث في المرحلة الأولى من مراحل البحث التاريخي لإدراك الحقائق التي وردت فيها وتصور الأحداث التي روتها وعرضتها، ومن ذلك نلاحظ ان جمع الوثائق ما هي الا البداية الأولى في بحث المؤرخ وأدراك الحقائق المستخرجة منها هي المرحلة النهائية عند الباحث، وان ما بين هاتين النقطتين او المرحلتين اي نقطة الابتداء في جمع المصادر ونقطة الوصول النهائية يمر الباحث التاريخي بسلسلة من التحليلات والاستدلالات والاستنتاجات يرتبط بعضها ببعض، وينبغي ان يكون الباحث حذرا لأنه قد يكون عرضة للزلل والخطأ الذي قد يرتكبه في مرحلة من مراحل تلك السلسلة فتكون المحصلة افساد النتائج النهائية التي يتوصل لها (عثمان، 1964، الصفحات 81-82).

ويقسم أصحاب منهج البحث التاريخي طرق التحقق او نقد المصادر (الوثائق) الى خطوات او مراحل منطقية مهمة تتمثل بالنقد الخارجي او الظاهري وتدور أهدافه وأغراضه الرئيسية حول معرفة مؤلف الوثيقة التاريخية وتعيين شخصيته وزمانه ومكانه للتثبت من كون المعلومات التي تحتويها أخبارا حقيقية صادقة اي التحقق من أصالة الوثيقة ونسبتها الى مؤلفها، وأنها غير مزورة او مزيفة ومنحولة، كذلك تبيان علاقة مؤلف الوثيقة بالأحداث التي يرويها وقرب زمانه او بعده من أزمان تلك الأخبار او الأحداث، وهل ان نسخة الوثيقة التي بحوزتنا هي النسخة الأصلية اي بخط المؤلف، او أنها احد النسخ





التي استنسخت عنها ومدى صلتها بالنسخة الأصلية او ما يسمى بالنسخة الام (طه باقر، 1980، صفحة 87).

ومعرفة زمن الوثيقة ذات أهمية كبرى وذلك عندما يجتهد الباحث التاريخي الى حزر شخصية المؤلف من كتب السير التاريخية ومقارنة ما جاء في الوثيقة من الأحداث والأخبار بالروايات المعروفة نسبتها الى بعض المؤرخين وهناك طرق متعددة لمعرفة زمن الوثيقة وضعها أصحاب منهج البحث التاريخي ويمكن أيجاز هذه الطرق في معرفة زمن الوثيقة ومنه يتم التوصل الى حزر شخصية مؤلفها وكل ذلك يعتمد على ما تحويه من أدلة داخلية اي تحليل ما ورد فيها من اشارات وأحداث تاريخية ومن هذه الأدلة خط الوثيقة ونوع القلم المدون بها وكذلك ورق الوثيقة ونوع الحبر المستعمل في تدوينها، وفي حالة الوثائق الرسمية التي يدخل فحصها ضمن علم الدبلوماسية او الختم الرسمية وكذلك التعبيرات والصيغ الرسمية المستعملة فيها، ويمكن من خلال الفحص المجهرى التعرف على الأثر الذي تركه القلم في خط الوثيقة اذا كان من القصب او غيره من المواد الأخرى المستخدمة في صنع الأقلام، يضاف الى ذلك من خلال التعرف على الأساليب والتعبيرات اللغوية اذا ان لكل عصر تعبيراته الخاصة واساليبه اللغوية والبلاغية، ومثال ذلك الوثائق المدونة باللغات الأجنبية سواء كان منها لغات الحضارة القديمة كالنصوص المسمارية والهيروغليفية واليونانية واللاتينية ووثائق العصور الوسيطة في اوربا، كذلك التعبيرات اللغوية في الوثائق العائدة للعصر الجاهلي هي غيرها في وثائق صدر الإسلام وفي وثائق العصر الأموي والعباسي وما تبعهما (عثمان، 1964، الصفحات 87-88).

وينبغي على دارس التاريخ ان يتعلم الأسلوب والمصطلحات الخاصة بوثائق العصر الذي يعنيه ولابد له ان يعرف نوع المدد المستعمل في الكتابة وتركيبه، والأقلام التي كتب بها، وأنواع الورق المستخدم وخصائصه، وتستخدم بعض الوسائل مثل العدسات المكبرة لفحص الخط والحبر والورق وبواسطة هذه العدسات المكبرة وبواسطة المجهر يمكن تحديد ضغط القلم وميل الكتابة، والصفات الخاصة بالكاكتب وطبيعة كتابته لبعض الحروف، ولون الحبر، كذلك يمكن بواسطة استخدام المجهر والتحليل الكيميائي معرفة عمر الورق وأحيانا يمكن الاستعانة ببعض أنواع الأشعة الحمراء والبنفسجية لإظهار الخطوط الغير واضحة او المطموسة او المغيرة عمدا، وكل هذه المعلومات الجوهرية تساعد الباحث على التثبت من صحة الوثائق التي تقع تحت يده او بطلانها (عثمان، 1964، الصفحات 82-83)، ويتصل بدراسة الوثائق دراسة الأختام التي تمهر بها وتكون ذات أشكال وأنواع مختلفة وقد شاع استخدام أختام





الشمع منذ وقت بعيد ولا زالت مستخدمة حتى يومنا هذا، ووجدت أختام معدنية وأختام من الرصاص وأخرى صنعت من الذهب واستخدمت من قبل كبار الملوك والأمراء (عثمان، 1964، صفحة 31). وفيما يتعلق بالنوع الثاني من أنواع النقد هو النقد الباطني وهو يدور على فهم نصوص الوثائق لإثبات صحة المعلومات الواردة منها وتفسيرها واستخلاص الحقائق التاريخية، وتعرف هذه المرحلة أيضا بمصطلح النقد التفسيري أي التفسير والتحليل وهو يقابل مصطلح الجرح والتعديل عند أهل الحديث ويقسم إلى نوعين: أولهما النقد الباطني الإيجابي ويهتم بالدرجة الأولى بفهم لغة الوثائق ومعانيها وأساليبها ومصطلحاتها والوقوف على المعاني الحقيقية التي أرادها مؤلف الوثيقة ومراعاة تطور الاستعمالات اللغوية من عصر إلى آخر ومن مؤلف لآخر (طه باقر، 1980، الصفحات 86- و 94-95)، وثانيهما: النقد الباطني السالب وفيه ينتقل الباحث من فهم المعاني اللغوية إلى تدقيق وتمحيص صحة المعلومات الواردة فيها ومدى صدق المؤلف أي هل كان صادقا فيما رواه أو محمدا أو متعمدا للتزوير أو ناقلا عن غيره، ويحاول أن يبين قصد الكاتب بما كتب، وهل كان يعتقد صحة ما كتبه، وهل توفرت المبررات التي جعلته يعتقد ذلك (عثمان، 1964، صفحة 83).

ثم بعد أن يكمل الباحث التاريخي القواعد المقررة في النقد التاريخي من بعد جمع مصادره تتجمع لديه حقائق موثوقة بقدر استطاعته وحسب اجتهاده عن الموضوع التاريخي الذي يريد أن يكتب عنه بيد أنها حقائق أو موضوعات مشتتة غير منسقة لا تكون بحد ذاتها موضوعا تاريخيا، ولذلك ينبغي على الباحث أن يقوم بعملية هامة هي في الواقع الثمرة التي يجنيها من جمع مادته وذلك بأن يؤلف تلك الحقائق والمعلومات المتفرقة والمبعثرة في موضوع بحث متجانس ومفهوم، ويصح أن نسمي تلك المرحلة النهائية من البحث التاريخي بمرحلة التركيب والتأليف التاريخي ويدخل ضمن هذه المرحلة النهائية أسلوب عرض المادة التي جمعها أي تقديم المادة بأسلوب لغوي مفهوم يحكمه المنطق من حيث الترتيب والتبويب وسلامة التعبير (طه باقر، 1980، الصفحات 80-81).

ومن أجل أن يضمن الباحث الحفاظ على الحقائق الموثوقة التي تم التوصل لها بعد جهود متواصلة من البحث والتحري لا بد له من أرشفتها رقميا أي اتباع عملية رقمنة المعلومات والبيانات المستحصلة من خلال استحداث طرق ووسائل تسهل الحفاظ عليها وتداولها على نطاق واسع وهو ما سيرد الحديث عنه تباعا.

4. المبحث الرابع: مفهوم الرقمنة وأهميتها التاريخية:





اختلف الباحثون والمفكرون والتقنيون حول تحديد تاريخ دقيق لظهور الارشفة الرقمية، فقد رجع بها البعض الى عصر التكنولوجيا وعزاها اخرين الى وقت متأخر لعصر انتشار الانترنت والثورة الصناعية الرابعة، فيما ابدى آخرون عدم وجود امكانية لتحديد الحقبة التي انطلقت منها تطبيقات الارشفة الرقمية على المستوى الرسمي كأرشيف اداري الكتروني بالمعنى العلمي والعملية الصحيح، لأنها توثق بالشكل الدقيق او انها قد تكون وثقت لكنها لم تأخذ حقها في النشر، ولكن اقر بوجود تجارب كبرى موثقة ورصينة في مصادرها مثل تدوين الارشيف القومي الفرنسي والامريكي والكندي، والتي تعد بمثابة علامات بارزة في تاريخ الارشفة الرقمية ويرجع هذا الاختلاف في بدايات الارشفة الى بعض توجهات المدارس الفكرية المتخصصة، وما يهمنا هو ما يتعلق بالارشفة الرقمية لدى الدول العربية فقد جاء الاهتمام بها مؤخرا من خلال اقامة المؤتمرات حول تطوير استراتيجيتها في المنظمات الحكومية في اواخر التسعينيات من القرن الماضي (نعمة، 2023، صفحة 1)؛ (عبد اللطيف هاشم خيري، 2022، الصفحات 372-375).

وصنفت نشأة وتطوير الارشفة الرقمية بمفهومها هذا الى ثلاث مراحل تاريخية اطلق على المرحلة الاولى بأرشفة الوثائق شبه النشطة فقط وقد امتدت الى مرحلة ما قبل الثمانينات من القرن الماضي حيث ظهرت تقنية الارشفة الالكترونية التي ارشفت فيها الوثائق التي تخص الجوانب العسكرية، وذلك حرصا من الجهات المعنية على سريتها والحفاظ عليها من التلف والضياع (احمد، 1996، الصفحات 21-23) وسميت المرحلة الثانية بمرحلة التصرف الالكتروني في الوثائق حيث تطورت الارشفة الرقمية، وتعدت عملية المسح والتحول من الوثائق الرقمية شبه النشطة او الوسيطة فقط الى الوثائق النشطة الجارية او التاريخية، اما المرحلة الثالثة التي ابتدأت في العام 1994 فقد اطلق عليها مرحلة التصرف الالكتروني في الوثائق والمعلومات، وذلك مع ظهور الملفات الوثائقية الاعلامية والتسجيلات الالكترونية بحيث اصبحت هذه الملفات تعالج كغيرها من الوثائق لظهور تكنولوجيا تحويل الملفات الى وثائق رقمية يتم تحويلها من تنسيقها الاصلي الى القياسي اضافة الى ظهور تكنولوجيا التعرف الضوئي على الحروف، وهذه التكنولوجيا يمكن بواسطتها ان يتم تحويل الوثيقة من صورة رقمية الى نصوص يمكن تغييرها والتعامل مع محتواها وشكلها (المحسن، 2011، صفحة 255).

كان ظهور الرقمنة احد اهم التقنيات الحديثة للمعلومات ومن اقوى التحولات النوعية التي عرفها قطاع المعلومات، اذ بفضلها اصبحت المعلومات ذات طبيعة رقمية تطلبت استحداث وسائل وطرق جديدة لحفظها وتداولها على نطاق واسع، فالرقمنة قلب جذري للأنظمة المعلوماتية (درويش، 2005،





(صفحة 94)؛ (حياة بن مخلوف، 2020، الصفحات 192-195)، وهي مفهوم حديث ارتبط ظهوره مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والذي نتج عنه التحول من استخدام الطرق التقليدية في نقل المعلومات والمعارف الى استخدام الارقام في نقلها من خلال توظيف التكنولوجيا الحديثة في هذا الميدان (حافظي، د - ت، صفحة 4)، وقد تعددت المفاهيم والتعريفات التي تتعلق بمصطلح او مفهوم الرقمنة فقد عرفت بأنها العملية التي يتم من خلالها تحويل الوثيقة من شكلها التقليدي الذي هو عبارة عن ورق مكتوب او مرسوم او مصغر فيلم الى ملف صورة مرقمنة يمكن قراءتها بواسطة الكمبيوتر وتتكون هذه الصورة المرقمنة من وحدات او نقاط تسمى (البكس) يحدد عددها في الوحدة المربعة دقة وتصميم الصورة من حيث الوضوح، ويشكل عددها الاجمالي ما يعرف بحجم او وزن الصورة وهو العدد الذي يلزم لتحويل الصورة الى شكل رقمي، ويتم تخزين الصور المرقمنة بعد ذلك على وسائط متعددة اكثرها شيوعا الوسائط الممغنطة مثل الاشرطة والاقراص الممغنطة او الوسائط الضوئية، ويمكن ان تتعلق مشاريع الرقمنة بأنماط عديدة من الوثائق الارشيفية كالوثائق النصية، المصورة، السجلات الصوتية او المرئية او ادوات البحث في الارشيف (مزهود، 2020، صفحة 133)؛ (Ross, 2000, p. 12).

وتعرف الرقمنة بأنها عملية او اجراء يهدف الى تحويل المحتوى الفكري المتاح على وسيط تخزين فيزيائي تقليدي الى شكل رقمي، ويفهم من ذلك ان عملية الرقمنة لا تعني فقط الحصول على مجموعات من النصوص الالكترونية وادارتها ولكن تتعلق في الاساس بتحويل مصادر المعلومات المتاحة في شكل ورقي او على وسيط تخزين تقليدي الى شكل الكتروني، وبالتالي يصبح النص التقليدي نصا مرقمنا يمكن الاطلاع عليه من خلال تقنيات الحاسبات الالية (الدلهومي، 2001، صفحة 72) (الرقمي، 2016).

كما تعرف الرقمنة بأنها عملية تحويل المعلومات الى تنسيق رقمي يمكن قراءته بواسطة الكمبيوتر حيث يتم تنظيم المعلومات في وحدات (BIT)، والببت هي وحدة اساسية للمعلومات في الحوسبة والاتصالات الرقمية، فهي كأداة نقل وحفظ متكون من رقم ثنائي يمثل حالة منطقية من احدى قيمتين محتملتين هما (0/1)، وهناك تمثيلات اخرى مثل (صح /خطأ) و(نعم/لا) و(+ / -) و(تشغيل / إيقاف) و(الغاء/اشترك) (McQuail, 2006, pp. 16-34)؛ (مزهود، 2020، صفحة 133)، والنتيجة هي تمثيل كائن الصورة او الصوت او الوثيقة او الإشارة، وعادة ما تكون الاشارات التناظرية عن طريق توليد سلسلة من الارقام التي تصنف مجموعة منفصلة من النقاط او العينات وتسمى النتيجة او المحصلة من ذلك التمثيل الرقمي او بشكل اكثر تحديدا صورة رقمية للكائن والشكل الرقمي للإشارة، وفي الممارسة





الحديثة تكون البيانات الرقمية في شكل ارقام ثنائية مما يسهل معالجة الكمبيوتر والعمليات الاخرى (الرجبي، 2024، الصفحات 1002-1004).

وتعني الرقمنة كذلك تحويل مادة المصدر التناظرية الى تنسيق رقمي وعشري او اي نظام للأرقام التي يمكن استخدامها بدلا من ذلك، وتعتبر الرقمنة ذات اهمية حاسمة لمعالجة البيانات وتخزينها ونقلها لأنها تسمح بنقل المعلومات من جميع الانواع في جميع الاشكال بنفس الكفاءة، وبالرغم من ان البيانات التناظرية عادة ما تكون اكثر استقرارا، الا انه يمكن مشاركة البيانات الرقمية والوصول اليها بسهولة اكثر ويمكن نشرها لأجل غير مسمى دون فقدان التوليد بشرط ترحيلها الى تنسيقات جديدة ومستقرة حسب الحاجة (سامح، 2007، صفحة 46)؛ (مزهود، 2020، صفحة 134).

ويتضح لنا من ذلك ان عملية الرقمنة لا تقتصر في الحصول على مجموعات من النصوص والمعلومات الالكترونية وادارتها بل هي تعني بتحويل مصادر المعلومات المتوفرة في شكل ورقي او على وسيط تخزين تقليدي الى شكل الكتروني، اي يتم تحويل مجموع تلك المعلومات الى ملف صورة مرقمنة يمكن قراءتها والاطلاع عليها في اي وقت نشاء بواسطة تقنيات الحواسيب الالية الكمبيوتر.

ويقابل الرقمنة مصطلح التحويل الرقمي ويقصد به تحويل مصادر المعلومات على اختلاف اشكالها من الكتب والدوريات والتسجيلات الصوتية والصور المتحركة الى شكل مقروء بواسطة تقنيات الحاسبات الالية (محمد، 2017، صفحة 133)، اي انه عملية تمثيل الاجسام والصور والملفات او الاشارات التماثلية باستخدام مجموعة متقطعة مكونه من نقاط منفصلة، ويستخدم مصطلح التحويل الرقمي عند تحويل المعلومات المرئية او المسموعة الى رمز ثنائي وبذلك تكون المعلومات الرقمية اسهل في حالة التخزين والوصول اليها وارسالها (مزهود، 2020، صفحة 133).

ومما تجدر الاشارة اليه ان عملية رقمنة الوثائق التاريخية اصبحت في الوقت الحاضر تمثل احد اهم التحديات التي تواجه المؤسسات المختصة بالحفظ والتوثيق، فالحفاظ على الوثائق الثمينة واتاحتها لجمهور الباحثين اصبح امرا له اهمية كبيرة (الرجبي، 2024، صفحة 1001)، كون هذه الوثائق هي من يكشف عن هوية الشعوب وانشطتها وتاريخها المليء بالتحديات والانجازات وتكمن اهميتها ايضا في قدرتها على التحفيز على البحث والتعلم، ولم يفقد الامل في ان تعود هذه الكنوز الثقافية لتلهم الاجيال القادمة وتعزز من وعيهم بتاريخهم وتراثهم، ومن اجل الحفاظ عليها توجهت غالبية الدول ومنها بلدنا العراق الى رقمنتها للتمكن من حفظها واسترجاعها بسرعة ودقة كبيرة وتوفير الحماية للإرث الحضاري (حافظي، د - ت، صفحة 1).





ومع التطورات التقنية المتسارعة في المجالات المختلفة ظهرت ممارسات حديثة في مجال الرقمنة تسعى الى الارتقاء بجودة وكفاءة هذه العمليات ومن بين هذه الممارسات الحديثة الهادفة الى حفظ التاريخ في العصر الرقمي استخدام تقنيات الماسح الضوئي الفائقة الجودة والتي تعتبر من ابرز الممارسات الحديثة في مجال رقمنة الوثائق التاريخية، وتتيح تلك التقنيات النقاط صور رقمية بدقة عالية تصل الى مستويات استثنائية تمكن من الحفاظ على تفاصيل الوثائق الاصلية دون فقدان اي معلومات، وتتميز هذه التقنيات بسرعة الماسح الضوئي وقدرته على معالجة الوثائق الهشة او كبيرة الحجم بدقة وامان، وتتميز هذه التقنيات بقدرتها على النقاط صور رقمية بدقة عالية جداً، وهذا المستوى العالي من الدقة يمكن من الحفاظ على تفاصيل الوثائق الاصلية دون فقدان اي معلومات، وتتميز هذه المساحات الضوئية بسرعة عالية في المسح مما يسرع عملية الرقمنة، اضافة الى تمتعها بقدرة عالية على معالجة الوثائق الهشة وكبيرة الحجم دون الحاق اي ضرر فيها مما يمكن بالتالي الحصول على الوثائق الاصلية بدقة متناهية (سردوك، 2020، الصفحات 1-15)، ثم تأتي مرحلة معالجة الصور الرقمية باستخدام تطبيقات متطورة حيث برزت تقنية معالجة الصور الرقمية كأداة قوية لرقمنة وحفظ الوثائق التاريخية، ومن خلال هذه التطبيقات يتم تحسين جودة الصور كإزالة التشويش والتحكم في الالوان والتباين كذلك امكنية اصلاح الوثائق التالفة او المشوهة بشكل جزئي ويتم من خلال ذلك الحصول على نسخ رقمية عالية الجودة تحافظ على تفاصيل الوثائق الاصلية، كذلك تستخدم تقنيات معالجة الصور لاستخراج محتواها النصي والبصري، وتلعب تقنيات معالجة الصور دوراً محورياً في اعادة ترميم الوثائق التاريخية المتضررة والمتدهورة رقمياً باستخدام ادوات التحسن والاستعادة الرقمية، ويمكن بواسطتها كذلك التغلب على مشاكل البقع والتلف والتشوهات مما يسهم في الحفاظ على المحتوى الاصيل لهذه الوثائق التاريخية القيمة (الزهيري، 1999، الصفحات 88-90)، ولا تكتمل عملية الرقمنة الا باعتماد الممارسات المتطورة في ادارة الملفات الرقمية وانظمة التخزين، فيتم اعتماد معايير بروتوكولات فنية لتنظيم الملفات الرقمية وتصنيفها بشكل منهجي، كما يتم تبني انظمة تخزين امنة ومؤمنة تضمن سلامة هذه المصادر الرقمية على المدى البعيد، وتشمل هذه الممارسات استخدام تقنيات النسخ الاحتياطي وتخزين البيانات على وسائط متعددة، ووفقاً لذلك يعد موضوع ادارة الملفات الرقمية وانظمة التخزين احد المحاور الهامة في عملية رقمنة الوثائق التاريخية (الرجبي، 2024، صفحة 1002).

اكتسبت تقنية رقمنة الوثائق التاريخية اهمية متزايدة بالنسبة لمؤسسات الارشيف بسبب المزايا والفوائد التي تحققها على مستويات عدة فقد ساهمت رقمنة الوثائق الارشيفية في الحفاظ على الوثائق





الاصلية من التلف، وتحسين عملية الاطلاع عليها من قبل الباحثين على نطاق واسع مع تحقيق التشاركية والاقتسام في الاطلاع (مهدي سهيلة و بلال بن جامع، 2019، صفحة 8)، وتعد اتاحة الوثائق احد الاهداف الرئيسية للمؤسسة الارشيفية لذلك ينبغي تقليل الحواجز الفكرية والنفسية للمستفيدين، وتيسير الوصول لتلك الوثائق الارشيفية حتى يتسنى لأكبر عدد ممكن من المستفيدين قراءة ولمس هذه الوثائق والتعلم منها، فهي تلقي الضوء على التجارب السابقة، ولا يكفي ان نعرف ان هناك معلومات ذات صلة او موضوع اهتمام ولكن يجب ان تكون لدى المستفيدين القدرة على استرجاع تلك المعلومات خاصة في عصر اصبحت فيه المعلومات سلعة لها قيمتها (محمد، 2017، صفحة 350)، وبشكل عام تعتبر وظائف الحفظ والبحث عن الوثائق واسترجاعها الهدف الاساس من استخدام الرقمنة ونظام الارشيف الالكتروني، حيث تتطلب طبيعة عمل بعض المؤسسات ضرورة استرجاع المعلومات والوثائق بصورة متكررة ومكثفة وبسرعة فائقة، وهذا ما لا يتحقق الا في ظل منظومة الكترونية رقمية لتيسير الوثائق، حيث يمكن استرجاع الوثائق في الوقت نفسه من قبل عدد كبير من المستخدمين بمجرد معرفة احدى بياناتها (مهدي سهيلة و بلال بن جامع، 2019، صفحة 80).

كما تحقق الاتاحة الرقمية للوثائق المساواة في التعامل بين افراد المجتمع والوصول الى تنوع المستفيدين ليس فقط المستفيدين في الوقت الحاضر انما يشمل المستفيدين الذين من المحتمل وجودهم في المستقبل بالإضافة الى القضاء على التمييز على اساس السن او الاعاقة او نوع الجنس او العرق او الدين او المعتقد على عكس ما قد يحدث في الارشيفات التي قد يخضع فيها التعامل المباشر بين المستفيدين ومسؤول الخدمة المرجعية لأهواء ذلك المسؤول وعلاقته بالمستفيد (محمد، 2017، صفحة 351)، وتهدف رقمنة الوثائق التاريخية الى الحفاظ عليها وحمايتها وجعلها متاحة لكل الناس بأقل تكلفة كما انها تتيح للباحثين والمستفيدين الاطلاع على الوثائق التي يصعب الحصول عليها لندرتها وهشاشتها او نتيجة وجودها في متاحف بعيدة او غير متاحة، وتتيح للباحثين مقارنة الوثائق الارشيفية في شكلها الاصلي المرقم بعد ان كان من الصعب الحصول على عدة وثائق ارشيفية في الوقت ذاته للمقارنة بينها، ويمكن للباحث ان يتحكم في تكبير وتصغير الوثيقة وطبعها، وتقدم الرقمنة وسائط تخزين ذات كثافة عالية وهذا من شأنه ان يمكن المؤسسات الاكاديمية والثقافية والمتاحف الوطنية ان تستفيد منها في تقليل اماكن تكديسها وتكاليف حفظها (محمد، 2017، الصفحات 350-351).

ولا نجانب الحقيقة اذا قلنا ان عملية رقمنة الوثائق التاريخية من شأنها ان تحقق لنا تقليص في الجهد والوقت اللذان يستغرقان في حفظ البيانات والوصول اليها واسترجاعها كما انها تسهم بقدر كبير





وفاعل في حفظ البيانات لأطول فترة ممكنة من دون ان تتعرض للتلف والفقْدان، كما ان الرقمنة توفر سهولة كبيرة في تنظيم الوثائق والبيانات بمختلف اشكالها ومسمياتها مثل النصوص والصور ومقاطع الفيديو وامكانية دمجها في ملف واحد.

الخاتمة:

- توصلنا من خلال هذا البحث الموجز الى مجموعة من الحقائق من بينها:
- 1- ان الوثائق هي المادة الأساسية التي يبنى عليها الباحث التاريخي بحثه فلا تاريخ بدون وثائق وذلك لان الأحداث التاريخية ما هي ألا وقائع حدثت ومضت ولا سبيل الى أعادتها والوقوف على مجرياتها وتصورها الا عن طريق ما خلفته من وثائق اي سجلات تاريخية تتضمن تلك الأحداث الماضية سوى كانت مصادر مادية او وثائق مدونة.
 - 2- يتطلب من الباحث في الشأن التاريخي ان يميز بين المصادر التاريخية التي يعتمد عليها لان هناك مصادر ثانوية الفت من قبل الباحثين والمؤرخين بالاعتماد على مصادر أقدم منها وهي ما يطلق عليها بالمصادر الأولية او الأصلية التي من خلالها تمكن الباحثين من إثبات الحقائق الكفيلة والساندة لموضوع او مسألة معينة وهذه المصادر قد توجد فيها بعض الهفوات او المقاصد لذلك ينبغي على الباحث ان يتوخى الدقة والحذر في التعامل معها من خلال اتباع أساليب النقد والتحليل والمقارنة.
 - 3- ينبغي على الباحث في الشأن التاريخي ان لا يقدم على الخوض في موضوع معين الا بعد التأكد من توفر الوثائق التي تلق الضوء على حقيقة الأحداث ومجرياتها وعناصرها الهامة المكونة لها، ولابد ان يتحقق من سلامة وصحة الوثائق التي يستند عليها في بحثه والتي من شأنها اثبات الحقائق التي تم التوصل إليها كي لا يفاجأ بعد ان يبذل جهدا مضنيا ان الوثائق التي استند عليها غير صحيحة او أصابها التحريف وتكون النتائج التي توصل لها خاطئة فما بني على خطأ يكون بالطبع خطأ، وهذا العمل يتطلب منه ان يتحلى بالصبر وتحمل المشاق في سبيل الوصول الى تلك الحقائق الدقيقة الموثقة. والباحث الناجح والجاد في عمله هو الذي لا يقدم على الخوض في موضوع معين الا بعد التأكد من توفر الوثائق التي تلق الضوء على حقيقة الأحداث ومجرياتها وعناصرها الهامة المكونة لها.





4- تبين لنا من الدراسة ان الرقمنة والتوثيق للوثائق التاريخية والبيانات المختلفة مثل نقلة نوعية هامة وامرا ضروريا لا بد منه للحفاظ على الارث الحضاري والثقافي لأي بلد من البلدان خاصة اذا ما علمنا ان عمليات الرقمنة من شأنها ان توفر سبلا متقدمة في حفظ المعلومات و تخزينها وتوفير امكانية الوصول اليها واسترجاعها والاستفادة منها ببسر وسهولة وفاعلية كبيرة، ومن ثم فإن الجمع بين الوثائق التاريخية والوسائل الرقمية الحديثة يسهم في فتح آفاق واسعة امام الدراسات التاريخية ويسهم في الحفاظ على الذاكرة التاريخية للأمم.

ونخلص من ذلك الى القول ان البحث عن الوثائق في الأماكن المتواجدة فيها يمثل أولى الخطوات في منهج البحث التاريخي والعثور على الوثائق الأصلية المتعلقة بموضوع البحث يعتبر كسبا هاما ونجاحا كبيرا يفتح الباب أمام الباحث ليناقد الآراء المختلفة، فيرجح رأيا على اخر معتمدا على الوثائق التي تحت يديه، وقيمة البحث ورصانته تتوقف في الواقع على الأصالة اي المعلومات الجديدة الأصيلة التي يضيفها الى معرفتنا عن طريق عملية التوثيق، والمؤرخ الذي يهمل بعض الوثائق ذات الصلة بموضوع بحثه يكون في الواقع اضعف من الذي وصل الى كل الأصول المرتبطة بموضوع بحثه، ولا يمكن ان تتحقق المحافظة على تلك الوثائق التاريخية والافادة منها الا بعد رقمنتها وارشفتها وفق التقنيات الحديثة التي تتيح للباحثين والمستفيدين امكانية استرجاعها والوصول اليها في كل الاوقات والاماكن ببسر وسهولة وبدون عناء كبير.

المصادر:

- [1] سليم، أحمد أمين. (2011). حضارة العراق القديم. دار المعرفة الجامعية.
- [2] عبد المحسن، أشرف. (2011). الإدارة الحديثة للوثائق التاريخية: المعايير والإجراءات. الدار المصرية اللبنانية.
- [3] الدباغ، تقي الدين. (1988). العراق في موكب الحضارة: أصالة حضارة العراق القديم (ج. 1). بغداد.
- [4] بوترو، جين. (1986). الشرق الأدنى: الحضارات المبكرة (عامر سليمان، مترجم). بغداد.
- [5] عثمان، حسن. (1964). منهج البحث التاريخي. دار المعارف.
- [6] بن مخلوف، حياة، ومعمّر، جميلة. (2020). مشروع رقمنة الوثائق بالمؤسسات الاقتصادية. مجلة ببلوفيليا، (4).





- [7] الهاشمي، رضا جواد. (1985). حضارة العراق: القانون والأحوال الشخصية (ج. 2). بغداد.
- [8] حافظي، زهير. (د.ت.). مشاريع رقمنة الوثائق التاريخية في الجزائر: الأسباب، الأهمية والمتطلبات. جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية.
- [9] سامح، زينهم عبد الجواد. (2007). المكتبات والأرشيفات الرقمية: التخطيط والبناء والإدارة. القاهرة.
- [10] مزهود، سليم. (2020، ديسمبر). مفهوم رقمنة الأرشيف التاريخي وأهمية اكتساب مهاراته. مجلة بيلوفيليا، (2).
- [11] الجمل، شوقي، وعبد الرزاق، عبد الله. (2001). الوثائق التاريخية: دراسة تحليلية. المكتب المصري للنشر.
- [12] الدلهومي، صالح. (2001). إشكالية المكتبة الإلكترونية ومستفيديها. المعهد الأعلى للوثائق.
- [13] الزهيري، طلال ناظم. (1999). الأنظمة الخبيرة واستخداماتها في مجال البحث بالاتصال المباشر عن المعلومات. المجلة العربية للمعلومات، 20(2).
- [14] باقر، طه. (2012). مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة. دار الورق للنشر.
- [15] باقر، طه، وحמיד، عبد العزيز. (1980). طرق البحث في التاريخ والآثار. بغداد.
- [16] سليمان، عامر. (1988). النظم المالية والاقتصادية: الأصالة والتأثير. بغداد.
- [17] دنون، عبد الحكيم. (1993). تاريخ القانون في العراق. دمشق.
- [18] خيرى، عبد اللطيف هاشم، وحمود، خديجة وشاح. (2022، 30 ديسمبر). مراحل التحول نحو الأرشفة الإلكترونية في مؤسسات التعليم العالي في جامعات البصرة. مجلة نسق، 36(9).
- [19] سردوك، علي. (2020، 30 سبتمبر). استخدام الروبوتات الذكية في المكتبات الجامعية: التجارب العالمية والواقع الراهن في بلدان المغرب العربي. مجلة دراسات وتكنولوجيا المعلومات، (2).
- [20] درويش، علي محمد عبد العزيز. (2005). تطبيقات الحكومة الإلكترونية: دراسة ميدانية على إدارة الجنسية والإقامة بدبي [رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف للعلوم الأمنية]. جامعة نايف للعلوم الأمنية.
- [21] جابر، فاضل. (2006). محاضرات في منهج البحث التاريخي. بغداد.
- [22] حيدر، كامل. (1995). منهج البحث التاريخي والأثري. دار الفكر اللبناني.





- [23] مهدي، سهيلة، وبن جامع، بلال. (2019). نحو استراتيجية لنجاح مشاريع رقمنة الوثائق: التخطيط العلمي بمشروع رقمنة الوثائق لمؤسسة سوناطراك. مجلة ببليوفيليا لدراسات المكتبات والمعلومات، (4).
- [24] مجموعة باحثين. (1982). العراق في التاريخ. بغداد.
- [25] السيد، محمد إبراهيم. (1987). تصنيف وفهرسة الوثائق أو الترتيب والوصف. دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- [26] حسن، محمد أحمد. (1954). الوثائق التاريخية. القاهرة.
- [27] مركز هردو لدعم التعبير الرقمي. (2016). الرقمنة والتراث الرقمي. <http://hrdoegypt.org/lwp.content/up/oads>
- [28] محمد، منال سيد. (2017، أكتوبر). التحول الرقمي والإتاحة عن بُعد للوثائق الأرشيفية: المتطلبات والمراحل، دراسة تطبيقية على مشروع ذاكرة الأزهر. المجلة المصرية للعلوم والمعلومات، 4(2).
- [29] سعيد، مؤيد. (1988). العراق في موكب الحضارة: الفنون والعمارة في العراق القديم (ج. 1). بغداد.
- [30] أحمد، ناهد حمدي. (1996). الوصف الأرشيفي بين النظرية والتطبيق. دار الكتب المصرية.
- [31] الرجبي، نزيهة أبو القاسم. (2024، 31 ديسمبر). الممارسات الحديثة في رقمنة وتوثيق المصادر الوثائقية التاريخية: تطبيقات الذكاء الاصطناعي أنموذجًا. مجلة الجامعة الأسمرية، 37(عدد خاص).
- [32] نعمة، نغم حسين. (2023، 25 أبريل). الأرشفة الرقمية. مجلة الريادة للمال والأعمال، 4(2).
- [33] McQuail. (2006). McQuail's mass communication theory (4th ed.). Sage.
- [34] Ross, S. (2000). Changing trains at Wigan: Digital preservation and the future of scholarship. National Preservation Office, British Library.

